OPEN ACCESS DOLJ
مجلة القرطاس
تصدر عن الجمعية الليبية للعلوم التربوية والإنسانية ISSN 3135-4564
https://alqurtas.alandalus-libya.org.ly/ojs/index.php/qjhar/index مجلة علمية محكمة نصف سنوية

إشكالية العدالة الاجتماعية للمرأة المطلقة في المجتمع الليبي: مقاربة سوسيولوجية للعوامل الاجتماعية المؤثرة .

فضيلة سالم سعيد احديد*
قسم علم الاجتماع / كلية التربية / جامعة الجفارة ، ليبيا
Fdylthd9@gmail.com
اوركيد/ 0009-0000-1154-9574
تاريخ الارسال 2026/6/18م تاريخ القبول 2026/7/25م

The Problem of Social Justice for Divorced Women in Libyan Society: A Sociological Approach to the Influential Social Factors

Fadila Salem Saeed Ahdeed
رقم الاوركيد/ 0009-0000-1154-9574

Abstract

This study aimed to examine the issue of social justice for divorced women in Libyan society through a sociological approach to the influential social factors. Specifically, the study sought to: first, identify the reality of social justice for divorced women in Libyan society; second, reveal the social factors affecting the achievement of social justice for divorced women in Libyan society; third, analyze the impact of prevailing social values, customs, and traditions on divorced women's enjoyment of their social rights; and fourth, identify the role of the family and social institutions in promoting social justice for divorced women and reducing the challenges they face. The study adopted the descriptive approach due to its suitability for achieving the study objectives.

The study reached the following findings:

-Divorced women in Libyan society still face social challenges that limit their full enjoyment of social justice and various rights.

-Social factors, particularly societal culture, the level of awareness, and social support, directly influence the achievement of social justice for divorced women.

حقوق النشر © للمؤلف/للمؤلفين 2026. ينشر هذا البحث بموجب رخصة المشاع الإبداعي Creative Commons (CC BY-NC 4.0)

-Some prevailing values, customs, and traditions contribute to restricting divorced women's enjoyment of their social rights and affect society's perception of them.
-The family and social institutions play a pivotal role in supporting divorced women, enhancing their social integration, and reducing the challenges they face.

Keywords:
Social Justice Issue – Divorced Women – Libyan Society – A Sociological Approach to Influential Social Factors.

الملخص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على إشكالية العدالة الاجتماعية للمرأة المطلقة في المجتمع الليبي: مقاربة سوسيولوجية للعوامل الاجتماعية المؤثرة وذلك من خلال التعرف على الاتي: أولا - واقع العدالة الاجتماعية للمرأة المطلقة في المجتمع الليبي ، وثانيا الكشف عن العوامل الاجتماعية المؤثرة في تحقيق العدالة الاجتماعية للمرأة المطلقة في المجتمع الليبي وثالثا تحليل أثر القيم والعادات والتقاليد الاجتماعية السائدة في تمتع المرأة المطلقة بحقوقها الاجتماعية ، ورابعا التعرف على دور الأسرة ومؤسسات المجتمع في تعزيز العدالة الاجتماعية للمرأة المطلقة والحد من التحديات التي تواجهها. واتبعت المنهج الوصفي لملائمته أغراض الدراسة، وتوصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:
-أن المرأة المطلقة في المجتمع الليبي ما زالت تواجه تحديات اجتماعية تحد من تمتعها الكامل بالعدالة الاجتماعية وحقوقها المختلفة .
-أن العوامل الاجتماعية وفي مقدمتها الثقافة المجتمعية ومستوى الوعي والدعم الاجتماعي تؤثر بشكل مباشر في تحقيق العدالة الاجتماعية للمرأة المطلقة .
-أن بعض القيم والعادات والتقاليد السائدة تسهم في تقييد تمتع المرأة المطلقة بحقوقها الاجتماعية وتؤثر في نظرة المجتمع إليها .
-أن للأسرة ومؤسسات المجتمع دوراً محورياً في دعم المرأة المطلقة وتعزيز اندماجها الاجتماعي والحد من التحديات التي تواجهها.

الكلمات المفتاحية: إشكالية العدالة الاجتماعية- المرأة المطلقة- المجتمع الليبي: مقاربة سوسيولوجية للعوامل الاجتماعية المؤثرة .

المقدمة:

تُعد العدالة الاجتماعية من أهم المبادئ التي تسعى المجتمعات الإنسانية إلى تحقيقها، لما لها من دور أساسي في ضمان تكافؤ الفرص بين الأفراد والجماعات

وصون الحقوق الإنسانية وتحقيق الاستقرار والتماسك الاجتماعي و تمثل العدالة الاجتماعية إحدى الركائز الأساسية للتنمية الاجتماعية المستدامة، إذ تهدف إلى الحد من أشكال التمييز والإقصاء الاجتماعي وتوفير بيئة تضمن للأفراد التمتع بحقوقهم وممارسة أدوارهم الاجتماعية بصورة عادلة ومتوازنة وتبرز قضية المرأة باعتبارها من القضايا الاجتماعية المهمة التي حظيت باهتمام الباحثين وصناع القرار، لما تمثله من أهمية في بناء الأسرة والمجتمع.

وتُعد المرأة المطلقة إحدى الفئات الاجتماعية التي تواجه العديد من التحديات والصعوبات المرتبطة بواقعها الاجتماعي والثقافي والاقتصادي حيث لا يقتصر أثر الطلاق على إنهاء العلاقة الزوجية فحسب، بل يمتد ليشمل جوانب متعددة من حياة المرأة، بما في ذلك مكانتها الاجتماعية وعلاقاتها الأسرية وفرص اندماجها في المجتمع فالطلاق بوصفه ظاهرة اجتماعية يترتب عليه العديد من الآثار التي قد تؤثر في قدرة المرأة على التمتع بحقوقها الاجتماعية بصورة كاملة خاصة في المجتمعات التي ما زالت بعض قيمها وتصوراتها التقليدية تنظر إلى المرأة المطلقة من منظور يختلف عن نظرتها إلى بقية الفئات الاجتماعية.

ويشهد المجتمع الليبي، شأنه شأن العديد من المجتمعات العربية، تحولات اجتماعية وثقافية متسارعة أثرت في البناء الأسري وفي طبيعة العلاقات الاجتماعية والأدوار التي يؤديها الأفراد داخل المجتمع وقد أسهمت هذه التحولات في إعادة تشكيل بعض الاتجاهات الاجتماعية المتعلقة بقضايا الأسرة والمرأة، إلا أن العديد من التحديات المرتبطة بوضع المرأة المطلقة ما زالت قائمة، حيث تتداخل العوامل الاجتماعية والثقافية والقيم السائدة في التأثير على مستوى تمتعها بحقوقها وعلى فرص حصولها على الدعم الاجتماعي اللازم لمواجهة متطلبات الحياة بعد الطلاق.

ولا يمكن فهم واقع المرأة المطلقة بمعزل عن البيئة الاجتماعية التي تعيش فيها، إذ تتأثر أوضاعها الاجتماعية بمجموعة من العوامل المرتبطة بالثقافة السائدة وأنساق القيم والمعايير الاجتماعية واتجاهات المجتمع نحو الطلاق والمطلقات و تلعب الأسرة وشبكات العلاقات الاجتماعية والمؤسسات الاجتماعية المختلفة دورًا مهمًا في تحديد طبيعة الفرص والتحديات التي تواجهها المرأة المطلقة لذلك فإن العدالة الاجتماعية للمرأة المطلقة تتطلب تحليلًا للعوامل الاجتماعية المؤثرة في واقعها، والكشف عن الكيفية التي تسهم بها هذه العوامل في تعزيز أو إعاقة حصولها على حقوقها الاجتماعية وتبرز إشكالية العدالة الاجتماعية للمرأة المطلقة في المجتمع الليبي من خلال التفاوت بين الحقوق التي تكفلها القيم الدينية والتشريعات الاجتماعية من جهة،

وبين الواقع الاجتماعي الذي قد يفرض قيودًا أو معوقات تحد من تمتع المرأة بهذه الحقوق من جهة أخرى فقد تواجه المرأة المطلقة تحديات تتعلق بالنظرة الاجتماعية السلبية أو ضعف الدعم الاجتماعي أو محدودية فرص المشاركة المجتمعية أو بعض أشكال التمييز المرتبطة بوضعها الأسري، الأمر الذي قد يؤثر في مستوى اندماجها الاجتماعي وشعورها بالأمن والاستقرار الاجتماعي.

لا تقتصر العدالة الاجتماعية على الجوانب المادية فقط، بل تشمل أيضًا أبعادًا اجتماعية وثقافية ونفسية ترتبط بالكرامة الإنسانية والاعتراف الاجتماعي والمساواة في الفرص والحقوق ومن ثم فإن تحقيق العدالة الاجتماعية للمرأة المطلقة يتطلب تهيئة بيئة اجتماعية داعمة تقوم على احترام حقوقها وتعزيز مكانتها الاجتماعية بعيدًا عن الأحكام المسبقة أو الصور النمطية التي قد تحد من فاعليتها ودورها داخل المجتمع.

وانطلاقًا من ذلك تسعى الدراسة إلى تناول إشكالية العدالة الاجتماعية للمرأة المطلقة في المجتمع الليبي من منظور سوسيولوجي من خلال تحليل العوامل الاجتماعية المؤثرة في واقعها الاجتماعي، والكشف عن طبيعة التحديات التي تواجهها في سبيل التمتع بحقوقها الاجتماعية، بما يسهم في إثراء المعرفة العلمية المتعلقة بقضايا المرأة والأسرة والعدالة الاجتماعية في المجتمع الليبي.

أولا ـ-مشكلة الدراسة:

تُعد الأسرة من أهم المؤسسات الاجتماعية التي يقوم عليها بناء المجتمع واستقراره وتؤدي دورًا أساسيًا في التنشئة الاجتماعية وتحقيق التماسك الاجتماعي بين أفراده. إلا أن التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي شهدتها المجتمعات المعاصرة أسهمت في بروز العديد من المشكلات والتحديات الأسرية ومن أبرزها ظاهرة الطلاق التي أصبحت من القضايا الاجتماعية التي تستدعي الاهتمام والدراسة لما تتركه من آثار تمتد إلى الفرد والأسرة والمجتمع على حد سواء ويُعد الطلاق حدثًا اجتماعيًا تتجاوز آثاره حدود العلاقة الزوجية، إذ ينعكس على مختلف جوانب حياة المرأة المطلقة الاجتماعية والنفسية والاقتصادية وعلى الرغم من أن التشريعات الدينية والقانونية كفلت للمرأة المطلقة مجموعة من الحقوق التي تهدف إلى حماية كرامتها وضمان استقرارها الاجتماعي فإن الواقع الاجتماعي قد لا يعكس دائمًا المستوى المطلوب من العدالة الاجتماعية في تمتعها بهذه الحقوق فغالبًا ما تواجه المرأة المطلقة تحديات اجتماعية متعددة ترتبط بالنظرة المجتمعية السائدة تجاه الطلاق

وبطبيعة العلاقات الاجتماعية المحيطة بها، وبمستوى الدعم الذي تتلقاه من الأسرة والمجتمع.

وتبرز قضية المرأة المطلقة بوصفها إحدى القضايا الاجتماعية التي تستحق الدراسة السوسيولوجية، نظرًا لارتباطها بمجموعة من الأنساق الاجتماعية والثقافية التي تؤثر في أوضاع المرأة ومكانتها داخل المجتمع فالمجتمع لا يتعامل مع الطلاق بوصفه حدثًا قانونيًا فقط، بل باعتباره ظاهرة اجتماعية تخضع لتفسيرات ثقافية ومعايير اجتماعية قد تختلف من مجتمع إلى آخر. وفي بعض الأحيان قد تتعرض المرأة المطلقة إلى أشكال من الوصم الاجتماعي أو التمييز أو التهميش الاجتماعي، الأمر الذي يؤثر في فرص اندماجها الاجتماعي وفي قدرتها على ممارسة أدوارها المختلفة بصورة طبيعية شهدت الأسرة في المجتمع الليبي خلال العقود الأخيرة مجموعة من التحولات الاجتماعية والثقافية التي أثرت في أنماط العلاقات الأسرية والأدوار الاجتماعية للأفراد و أسهمت هذه التحولات في تغيير بعض الاتجاهات المرتبطة بقضايا المرأة والأسرة، إلا أن العديد من التصورات الاجتماعية التقليدية ما زالت تؤثر في طريقة النظر إلى المرأة المطلقة ومكانتها الاجتماعية ويؤدي ذلك إلى ظهور فجوة بين الحقوق التي يفترض أن تتمتع بها المرأة المطلقة وبين واقع ممارستها الفعلية لهذه الحقوق داخل المجتمع.

وتتجلى إشكالية العدالة الاجتماعية للمرأة المطلقة في وجود مجموعة من العوامل الاجتماعية التي قد تؤثر في مستوى تمتعها بحقوقها الاجتماعية مثل طبيعة الثقافة المجتمعية السائدة، واتجاهات الرأي العام نحو الطلاق ومستوى الدعم الأسري والاجتماعي ومدى تقبل المجتمع لمشاركة المرأة المطلقة في مختلف مجالات الحياة الاجتماعية و أن شبكات العلاقات الاجتماعية تلعب دورًا مهمًا في تحديد طبيعة الفرص والتحديات التي تواجهها المرأة المطلقة حيث يمكن أن تسهم هذه الشبكات في دعمها وتمكينها أو في زيادة الضغوط الاجتماعية الواقعة عليها وترتبط العدالة الاجتماعية بمستوى المساواة في الفرص والحقوق والواجبات بين أفراد المجتمع وبمدى قدرة المؤسسات الاجتماعية على تحقيق الإنصاف الاجتماعي والحد من أشكال التمييز والإقصاء الاجتماعي تعد دراسة واقع المرأة المطلقة مدخلًا مهمًا لفهم طبيعة العلاقة بين البنية الاجتماعية والثقافية وبين فرص حصول الأفراد على حقوقهم الاجتماعية فالمرأة المطلقة لا تتأثر فقط بظروفها الفردية، وإنما تتأثر أيضًا بالسياق الاجتماعي والثقافي الذي يحدد مكانتها وأدوارها وفرصها داخل المجتمع أن الاهتمام بقضية المرأة المطلقة يكتسب أهمية متزايدة في ظل تنامي الدعوات إلى تعزيز العدالة

الاجتماعية وتحقيق المساواة بين فئات المجتمع المختلفة إذ إن تحقيق العدالة الاجتماعية للمرأة المطلقة لا يقتصر على توفير الحقوق القانونية فحسب، بل يشمل أيضًا إزالة العوائق الاجتماعية والثقافية التي قد تحول دون استفادتها من هذه الحقوق بصورة فعلية لذلك فإن فهم العوامل الاجتماعية المؤثرة في تحقيق العدالة الاجتماعية للمرأة المطلقة يمثل خطوة مهمة نحو بناء سياسات اجتماعية أكثر فاعلية وعدالة.

ثانيا-تساؤلات الدراسة:

1- ما واقع العدالة الاجتماعية للمرأة المطلقة في المجتمع الليبي؟

2-ما العوامل الاجتماعية المؤثرة في تحقيق العدالة الاجتماعية للمرأة المطلقة في المجتمع الليبي؟

3- كيف تؤثر القيم والعادات والتقاليد الاجتماعية السائدة في تمتع المرأة المطلقة بحقوقها الاجتماعية؟

4- ما دور الأسرة ومؤسسات المجتمع في تعزيز العدالة الاجتماعية للمرأة المطلقة والحد من التحديات التي تواجهها؟

ثالثا-أهداف الدراسة:

1- التعرف على واقع العدالة الاجتماعية للمرأة المطلقة في المجتمع الليبي .

2- الكشف عن العوامل الاجتماعية المؤثرة في تحقيق العدالة الاجتماعية للمرأة المطلقة في المجتمع الليبي .

3- تحليل أثر القيم والعادات والتقاليد الاجتماعية السائدة في تمتع المرأة المطلقة بحقوقها الاجتماعية .

4- التعرف على دور الأسرة ومؤسسات المجتمع في تعزيز العدالة الاجتماعية للمرأة المطلقة والحد من التحديات التي تواجهها.

رابعا-أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في الآتي:

-الأهمية النظرية:

1-إثراء الأدبيات السوسيولوجية المتعلقة بقضايا المرأة والعدالة الاجتماعية في المجتمع الليبي .

2-تسليط الضوء على واقع المرأة المطلقة بوصفها فئة اجتماعية تواجه تحديات متعددة تؤثر في تمتعها بحقوقها الاجتماعية .

3-المساهمة في فهم العلاقة بين العدالة الاجتماعية والعوامل الاجتماعية المؤثرة في حياة المرأة المطلقة من منظور علم الاجتماع .

4-إبراز دور القيم والعادات والتقاليد الاجتماعية في تشكيل واقع المرأة المطلقة ومكانتها داخل المجتمع .

5-توفير إطار نظري يمكن أن تستفيد منه الدراسات والبحوث المستقبلية المهتمة بقضايا المرأة والأسرة والعدالة الاجتماعية .

6-إثراء المعرفة العلمية حول التحديات الاجتماعية التي تواجه المرأة المطلقة في المجتمع الليبي في ظل التغيرات الاجتماعية المعاصرة .

-الأهمية التطبيقية:

1-تقديم نتائج وتصورات علمية يمكن أن تساعد صناع القرار في تطوير سياسات داعمة للمرأة المطلقة .

2-المساهمة في تعزيز الوعي المجتمعي بأهمية تحقيق العدالة الاجتماعية للمرأة المطلقة والحد من أشكال التمييز الاجتماعي ضدها .

3-دعم جهود المؤسسات الاجتماعية والمدنية المعنية بقضايا المرأة من خلال توفير معلومات علمية حول احتياجات المرأة المطلقة .

4-المساعدة في وضع برامج توعوية وإرشادية تهدف إلى تحسين نظرة المجتمع تجاه المرأة المطلقة وتعزيز اندماجها الاجتماعي .

5-توجيه اهتمام الجهات المختصة نحو العوامل الاجتماعية التي تعيق تمتع المرأة المطلقة بحقوقها الاجتماعية والعمل على معالجتها .

6-الإسهام في تعزيز التماسك والاستقرار الاجتماعي من خلال دعم الفئات الاجتماعية الأكثر عرضة للتحديات والحد من مظاهر الإقصاء الاجتماعي.

خامسا-مفاهيم الدراسة:

تستند هذه الدراسة إلى مجموعة من المفاهيم الأساسية التي تشكل إطارها النظري وفي مقدمتها مفهوم العدالة الاجتماعية بوصفها مبدأ يهدف إلى تحقيق المساواة والإنصاف في الحقوق والفرص بين أفراد المجتمع و تتناول الدراسة مفهوم المرأة المطلقة باعتبارها فئة اجتماعية لها أوضاع واحتياجات خاصة تتأثر بالظروف الاجتماعية والثقافية السائدة وتركز الدراسة كذلك على مفهوم العوامل الاجتماعية التي تشمل القيم والعادات والتقاليد والاتجاهات المجتمعية المؤثرة في حياة المرأة المطلقة وتسعى الدراسة إلى تحليل العلاقة بين هذه المفاهيم للكشف عن طبيعة إشكالية العدالة

الاجتماعية للمرأة المطلقة في المجتمع الليبي من منظور سوسيولوجي.

1-**العدالة الاجتماعية**: هي مبدأ اجتماعي يقوم على تحقيق المساواة والإنصاف بين أفراد المجتمع في الحقوق والواجبات والفرص المتاحة لهم، بما يضمن حياة كريمة لجميع الأفراد دون تمييز وتهدف العدالة الاجتماعية إلى الحد من مظاهر التفاوت والإقصاء الاجتماعي وتعزيز تكافؤ الفرص بين مختلف الفئات الاجتماعية و ترتبط بتوفير الحماية الاجتماعية وضمان الوصول العادل إلى الموارد والخدمات الأساسية ومن المنظور السوسيولوجي، تعد العدالة الاجتماعية أساسًا لتحقيق التماسك الاجتماعي والاستقرار والتنمية داخل المجتمع [1].

2-**المرأة المطلقة:** هي المرأة التي انتهت العلاقة الزوجية بينها وبين زوجها بصورة رسمية وفقًا للأحكام الشرعية والقانونية فأصبحت تتمتع بوضع اجتماعي وأسري جديد يختلف عن وضعها السابق وتُعد المرأة المطلقة فئة اجتماعية تواجه جملة من التحديات المرتبطة بالتكيف مع أوضاعها الجديدة بعد الطلاق و تتأثر مكانتها الاجتماعية بطبيعة القيم والعادات والتقاليد السائدة في المجتمع ومدى تقبله لوضعها الاجتماعي [2].

3-**العوامل الاجتماعية**: هي مجموعة المؤثرات والظروف المرتبطة بالمجتمع والتي تسهم في تشكيل سلوك الأفراد واتجاهاتهم ومكانتهم الاجتماعية وتشمل هذه العوامل القيم والعادات والتقاليد والمعايير الاجتماعية والعلاقات الأسرية وشبكات الدعم الاجتماعي و تؤثر في طريقة تعامل المجتمع مع أفراده وفي مستوى حصولهم على حقوقهم وفرصهم [3].

ولتحقيق الأهداف السالفة الذكر قسمت الورقة البحثية إلى المحاور الرئيسة الآتية:

أولا- واقع العدالة الاجتماعية للمرأة المطلقة في المجتمع الليبي:

تُعد قضية العدالة الاجتماعية للمرأة المطلقة من القضايا الاجتماعية المهمة التي ترتبط بطبيعة البناء الاجتماعي والثقافي للمجتمع حيث لا يمكن النظر إلى الطلاق باعتباره مجرد انتهاء لعلاقة زوجية، بل باعتباره ظاهرة اجتماعية لها انعكاسات متعددة على مكانة المرأة ودورها وعلاقاتها داخل المجتمع فالمرأة بعد الطلاق تدخل في مرحلة اجتماعية جديدة قد تواجه خلالها مجموعة من التحديات المرتبطة بالاندماج الاجتماعي وتقبل الأسرة والمجتمع لوضعها الجديد ومدى قدرتها على ممارسة حقوقها الاجتماعية بصورة طبيعية و تتأثر أوضاع المرأة المطلقة بمجموعة من العوامل الاجتماعية والثقافية التي تشكل نظرة المجتمع إليها حيث تلعب القيم الاجتماعية والعادات والتقاليد دورًا مهمًا في تحديد طبيعة التعامل معها وعلى الرغم

من التطورات الاجتماعية التي شهدها المجتمع الليبي وارتفاع مستوى التعليم والوعي بأهمية دور المرأة، فإن بعض التصورات التقليدية ما زالت تؤثر في مكانة المرأة المطلقة وقد تؤدي في بعض الحالات إلى تعرضها لبعض أشكال الضغط الاجتماعي أو النظرة السلبية(4).

وتتمثل إحدى مظاهر العدالة الاجتماعية في قدرة المرأة المطلقة على الحصول على حقوقها الاجتماعية والعيش بكرامة دون تعرضها للتمييز أو الإقصاء إلا أن الواقع الاجتماعي قد يكشف عن وجود بعض الصعوبات التي تواجهها المرأة المطلقة مثل ضعف الدعم الاجتماعي أو محدودية المشاركة في بعض الأنشطة المجتمعية أو وجود أحكام مسبقة مرتبطة بوضعها الأسري. وتختلف درجة تأثير هذه التحديات حسب البيئة الاجتماعية والثقافية التي تعيش فيها المرأة وطبيعة العلاقات الأسرية المحيطة بها(5).

وتُعد الأسرة من أهم العوامل المؤثرة في تحقيق العدالة الاجتماعية للمرأة المطلقة حيث يمثل الدعم الأسري عنصرًا أساسيًا في مساعدتها على تجاوز آثار الطلاق والتكيف مع وضعها الجديد فكلما كانت الأسرة أكثر تقبلًا ودعمًا للمرأة المطلقة زادت قدرتها على الاستقرار والمشاركة الاجتماعية بينما يؤدي ضعف الدعم الأسري إلى زيادة شعورها بالعزلة أو فقدان المساندة، مما قد يؤثر في مكانتها الاجتماعية وثقتها بقدرتها على مواجهة التحديات وتؤثر الثقافة المجتمعية السائدة في تحديد صورة المرأة المطلقة داخل المجتمع، إذ قد ترتبط بعض الاتجاهات الاجتماعية التقليدية بربط الطلاق بمفاهيم سلبية تؤثر في نظرة الآخرين إليها وتظهر هنا أهمية الوعي الاجتماعي في تغيير هذه التصورات من خلال التأكيد على أن الطلاق يمثل حالة اجتماعية يمكن أن تحدث لأسباب مختلفة، وأن المرأة المطلقة تظل عضوًا فاعلًا في المجتمع لها حقوقها وأدوارها ومسؤولياتها ومن جانب آخر ترتبط العدالة الاجتماعية للمرأة المطلقة بالجانب الاقتصادي حيث إن الاستقلال الاقتصادي وتوفر فرص العمل يمثلان عاملين مهمين في تعزيز قدرتها على الاعتماد على الذات وتحقيق الاستقرار الاجتماعي فضعف الإمكانات الاقتصادية أو صعوبة الحصول على فرص مناسبة قد يزيد من اعتماد المرأة المطلقة على الأسرة أو الآخرين مما قد يؤثر في شعورها بالاستقلال والقدرة على اتخاذ القرارات المتعلقة بحياتها(6).

وتمثل المشاركة الاجتماعية بعدًا مهمًا من أبعاد العدالة الاجتماعية، إذ إن اندماج المرأة المطلقة في المجتمع ومشاركتها في الأنشطة المختلفة يساعد على تعزيز مكانتها وتقليل مظاهر العزلة الاجتماعية إلا أن بعض القيود الاجتماعية أو الخوف من

الأحكام المجتمعية قد يحد من مشاركتها في بعض المجالات خاصة إذا كانت البيئة الاجتماعية لا توفر لها الدعم الكافي وتبرز المؤسسات الاجتماعية، مثل المؤسسات التعليمية والإعلامية والمجتمعية، كعناصر مهمة في تعزيز العدالة الاجتماعية للمرأة المطلقة فالإعلام يمكن أن يؤدي دورًا إيجابيًا في تصحيح الصور النمطية عن المرأة المطلقة، بينما تسهم المؤسسات الاجتماعية في تقديم الدعم والتوعية ونشر ثقافة احترام حقوق المرأة وتعزيز قيم المساواة والتكافؤ الاجتماعي فإن واقع العدالة الاجتماعية للمرأة المطلقة في المجتمع الليبي لا يرتبط فقط بمدى وجود الحقوق وإنما يرتبط أيضًا بمدى قدرة المجتمع على تطبيق هذه الحقوق وقبول المرأة المطلقة كشخص له مكانته ودوره الاجتماعي فالعدالة الاجتماعية تتطلب تغييرًا في الاتجاهات والقيم الاجتماعية وتعزيز ثقافة تقوم على احترام الإنسان بعيدًا عن التصنيفات الاجتماعية السلبية فإن دراسة واقع العدالة الاجتماعية للمرأة المطلقة تكشف عن وجود تداخل بين مجموعة من العوامل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي تؤثر في تجربتها بعد الطلاق. فبينما شهد المجتمع الليبي تغيرات ساعدت في تحسين بعض جوانب وضع المرأة ما تزال هناك تحديات مرتبطة بالنظرة الاجتماعية والدعم الأسري والفرص المتاحة، الأمر الذي يستدعي مزيدًا من الاهتمام بهذه الفئة وتعزيز آليات تمكينها ودمجها اجتماعيًا[7].

يتضح أن واقع العدالة الاجتماعية للمرأة المطلقة في المجتمع الليبي يتأثر بدرجة كبيرة بالثقافة المجتمعية وطبيعة العلاقات الأسرية والدعم الاجتماعي المتاح لها ورغم وجود تغيرات إيجابية في الوعي المجتمعي بحقوق المرأة فإن بعض العوامل الاجتماعية ما تزال تحد من تحقيق العدالة الكاملة لها و أن تعزيز مكانة المرأة المطلقة يتطلب نشر الوعي وتغيير الصور النمطية وتوفير بيئة اجتماعية أكثر دعمًا وقبولًا ويُعد تحقيق العدالة الاجتماعية للمرأة المطلقة مؤشرًا مهمًا على تطور المجتمع وقدرته على تحقيق المساواة والاندماج الاجتماعي.

ثانيا- العوامل الاجتماعية المؤثرة في تحقيق العدالة الاجتماعية للمرأة المطلقة في المجتمع الليبي:

تتأثر العدالة الاجتماعية للمرأة المطلقة في أي مجتمع بمجموعة من العوامل الاجتماعية التي تحدد طبيعة مكانتها ومدى قدرتها على الحصول على حقوقها والاندماج في الحياة الاجتماعية بصورة طبيعية فالمرأة المطلقة لا تعيش بمعزل عن محيطها الاجتماعي وإنما تتأثر بالقيم والمعايير والعلاقات السائدة في المجتمع والتي قد تكون عاملاً مساعدًا في دعمها أو عاملاً يحد من مشاركتها واستقرارها فإن دراسة

العوامل الاجتماعية المؤثرة في تحقيق العدالة الاجتماعية للمرأة المطلقة تعد مدخلًا أساسيًا لفهم واقعها الاجتماعي والتحديات التي تواجهها

تُعد الثقافة الاجتماعية السائدة من أبرز العوامل المؤثرة في وضع المرأة المطلقة، حيث تشكل الثقافة مجموعة الأفكار والقيم والتصورات التي تحدد طريقة نظر المجتمع إلى الأفراد والقضايا المختلفة وفي المجتمع الليبي، تتداخل العوامل الثقافية مع القيم الأسرية والاجتماعية في تشكيل صورة المرأة المطلقة حيث ما زالت بعض الاتجاهات التقليدية تؤثر في طريقة التعامل معها وقد تؤدي بعض التصورات الاجتماعية إلى ربط الطلاق بمفاهيم سلبية، مما ينعكس على مكانة المرأة المطلقة وفرصها في المشاركة الاجتماعية ويؤثر في مستوى العدالة الاجتماعية التي تتمتع بها ويمثل العرف والعادات والتقاليد الاجتماعية عاملًا مهمًا في تحديد طبيعة تعامل المجتمع مع المرأة المطلقة فالعادات الاجتماعية قد تؤدي دورًا إيجابيًا عندما تقوم على احترام المرأة ودعمها، لكنها قد تتحول إلى عائق عندما تتضمن قيودًا أو أحكامًا مسبقة تحد من حريتها أو تقلل من قدرتها على ممارسة أدوارها الاجتماعية وقد تظهر هذه القيود في شكل تدخلات اجتماعية أو رقابة على سلوك المرأة المطلقة، مما قد يؤدي إلى تقليل مشاركتها في بعض الأنشطة الاجتماعية أو الحد من فرص إعادة بناء حياتها بصورة مستقرة [8].

وتُعد الأسرة من أهم العوامل الاجتماعية المؤثرة في تحقيق العدالة الاجتماعية للمرأة المطلقة، باعتبارها المؤسسة الاجتماعية الأولى التي تقدم الدعم والحماية للفرد فوجود أسرة متفهمة وداعمة يسهم في تعزيز ثقة المرأة المطلقة بنفسها ويساعدها على تجاوز الآثار الاجتماعية والنفسية للطلاق أما ضعف الدعم الأسري فقد يؤدي إلى زيادة شعورها بالعزلة أو عدم الاستقرار، وقد يحد من قدرتها على مواجهة التحديات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجهها بعد الطلاق وتؤثر طبيعة العلاقات الاجتماعية وشبكات الدعم المجتمعي في واقع المرأة المطلقة حيث تمثل العلاقات الاجتماعية مصدرًا مهمًا للمساندة والتكيف الاجتماعي فكلما كانت العلاقات الاجتماعية قائمة على التعاون والاحترام زادت قدرة المرأة المطلقة على الاندماج في المجتمع والحفاظ على مكانتها الاجتماعية أما في حال تعرضها للوصم أو التهميش الاجتماعي، فإن ذلك قد يؤدي إلى ضعف مشاركتها الاجتماعية وشعورها بالإقصاء [9].

ومن العوامل المهمة أيضًا الصورة الاجتماعية للمرأة المطلقة، حيث تلعب الاتجاهات المجتمعية دورًا كبيرًا في تحديد كيفية التعامل معها فالنظرة الإيجابية للمرأة المطلقة باعتبارها فردًا قادرًا على الإنتاج والمشاركة تسهم في تحقيق العدالة

الاجتماعية، بينما تؤدي النظرة السلبية إلى تعزيز أشكال التمييز الاجتماعي لذلك فإن تغيير الصور النمطية حول المرأة المطلقة يمثل خطوة ضرورية لتعزيز مكانتها داخل المجتمع و يُعد المستوى التعليمي والوعي الاجتماعي من العوامل المؤثرة في تحقيق العدالة الاجتماعية للمرأة المطلقة حيث يساعد التعليم على زيادة المعرفة بالحقوق والواجبات وتنمية القدرة على اتخاذ القرارات والمشاركة في المجتمع و يسهم ارتفاع الوعي الاجتماعي في الحد من الأحكام المسبقة وتغيير الاتجاهات التقليدية التي قد تعيق حصول المرأة المطلقة على فرص متساوية ويلعب الإعلام ووسائل الاتصال الحديثة دورًا مؤثرًا في تشكيل اتجاهات المجتمع نحو المرأة المطلقة فالإعلام يمكن أن يكون وسيلة لتعزيز الوعي ونشر ثقافة احترام المرأة وحقوقها، كما يمكن أن يسهم في إعادة إنتاج الصور السلبية إذا قدم المرأة المطلقة بصورة نمطية أو غير عادلة. لذلك فإن تناول قضايا المرأة المطلقة في الإعلام بطريقة موضوعية يسهم في تحسين صورتها الاجتماعية وتعزيز قبولها داخل المجتمع [10].

ولا يمكن إغفال تأثير العامل الاقتصادي والاجتماعي في تحقيق العدالة الاجتماعية للمرأة المطلقة فتوفر فرص العمل والاستقلال الاقتصادي يمنح المرأة قدرة أكبر على إدارة حياتها والمشاركة في المجتمع بينما تؤدي الصعوبات الاقتصادية إلى زيادة اعتمادها على الآخرين مما قد يؤثر في شعورها بالاستقلال وفي قدرتها على الحصول على فرص متساوية لذلك فإن التمكين الاقتصادي يعد أحد الجوانب المهمة لتحقيق العدالة الاجتماعية كذلك تؤثر المؤسسات الاجتماعية المختلفة، مثل المؤسسات التعليمية والاجتماعية والمدنية في دعم المرأة المطلقة وتعزيز اندماجها. فهذه المؤسسات يمكن أن تسهم في تقديم برامج التوعية والدعم النفسي والاجتماعي ونشر ثقافة المساواة واحترام حقوق المرأة و أن وجود سياسات اجتماعية داعمة يساعد على تقليل التحديات التي تواجه المرأة المطلقة وتحسين ظروفها الاجتماعية وبناءً على ذلك، فإن تحقيق العدالة الاجتماعية للمرأة المطلقة في المجتمع الليبي لا يعتمد على عامل واحد وإنما هو نتيجة لتفاعل مجموعة من العوامل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية فكلما كان المجتمع أكثر وعيًا وتقبلًا للتغيرات الاجتماعية وكلما توفر الدعم الأسري والمؤسسي، زادت فرص المرأة المطلقة في الحصول على حقوقها والاندماج بصورة فاعلة في المجتمع [11].

مما سبق تشير العوامل الاجتماعية المؤثرة في تحقيق العدالة الاجتماعية للمرأة المطلقة إلى أن وضعها الاجتماعي يتحدد من خلال طبيعة الثقافة السائدة ودور الأسرة، ومستوى الدعم المجتمعي والصور النمطية والوعي الاجتماعي وتؤكد الرؤية

السوسيولوجية أن معالجة تحديات المرأة المطلقة تتطلب تغييرًا في الاتجاهات الاجتماعية وتعزيز ثقافة تقوم على المساواة والاحترام والاعتراف بدور المرأة داخل المجتمع .

ثالثا- أثر القيم والعادات والتقاليد الاجتماعية السائدة في تمتع المرأة المطلقة بحقوقها الاجتماعية:

تُعد القيم والعادات والتقاليد الاجتماعية من أهم المكونات الأساسية التي تشكل البناء الثقري والثقافي لأي مجتمع فهي تمثل مجموعة من المعايير والأفكار والممارسات التي تحدد طبيعة العلاقات بين الأفراد وتؤثر في سلوكهم واتجاهاتهم ونظرتهم إلى مختلف القضايا الاجتماعية ومن بين القضايا التي تتأثر بصورة مباشرة بهذه المنظومة الاجتماعية قضية المرأة المطلقة حيث تلعب القيم والعادات السائدة دورًا مهمًا في تحديد مكانتها الاجتماعية ومدى قدرتها على ممارسة حقوقها والاندماج في المجتمع بعد الطلاق فالطلاق لا يمثل مجرد انتهاء لعلاقة زوجية، بل يعد حدثًا اجتماعيًا له انعكاسات متعددة على حياة المرأة، إذ تنتقل بعده إلى وضع اجتماعي جديد يتطلب منها التكيف مع مجموعة من الظروف والتحديات وفي المجتمع الليبي كما هو الحال في العديد من المجتمعات العربية تتداخل القيم الأسرية والثقافية مع التصورات الاجتماعية المتعلقة بالزواج والطلاق مما يجعل وضع المرأة المطلقة مرتبطًا بدرجة كبيرة بنظرة المجتمع إليها وبطبيعة المعايير الاجتماعية السائدة وتتمثل إحدى صور تأثير القيم الاجتماعية في تشكيل نظرة المجتمع إلى المرأة المطلقة حيث قد تحمل بعض الاتجاهات الاجتماعية تصورات سلبية تجاهها، باعتبار أن الطلاق يمثل خروجًا عن الصورة التقليدية للأسرة المستقرة وقد تؤدي هذه التصورات إلى تعرض المرأة المطلقة لبعض أشكال الوصم الاجتماعي أو التمييز مما يؤثر في شعورها بالقبول والانتماء الاجتماعي فالمرأة المطلقة قد تواجه أحيانًا أحكامًا مسبقة لا ترتبط بشخصيتها أو سلوكها، وإنما ترتبط فقط بوضعها الاجتماعي الجديد [12].

و تؤثر العادات والتقاليد المرتبطة بدور المرأة داخل الأسرة والمجتمع في مدى تمتعها بحقوقها الاجتماعية ففي بعض البيئات الاجتماعية قد تظل الأدوار التقليدية المرتبطة بالمرأة قائمة حيث يُنظر إليها بصورة أساسية من خلال دورها كزوجة وأم مما قد يجعل الطلاق يؤثر في موقعها الاجتماعي أو في طريقة تعامل الآخرين معها وقد يؤدي ذلك إلى تقليل فرص مشاركتها في بعض المجالات الاجتماعية أو الحد من قدرتها على اتخاذ قرارات مستقلة تخص حياتها و تمثل العادات الأسرية عاملًا مؤثرًا في حياة المرأة المطلقة، حيث تختلف درجة الدعم الذي تحصل عليه من أسرتها حسب

طبيعة الثقافة الأسرية ومستوى الوعي الاجتماعي فوجود أسرة داعمة ومتقبلة يسهم في تعزيز استقرار المرأة المطلقة ومساعدتها على تجاوز آثار الطلاق كما يمنحها شعورًا بالأمان الاجتماعي أما إذا كانت الأسرة تحمل اتجاهات سلبية تجاه الطلاق فقد يؤدي ذلك إلى زيادة الضغوط الاجتماعية والنفسية عليها ويحد من قدرتها على ممارسة حياتها بصورة طبيعية وتؤثر القيم الاجتماعية كذلك في حق المرأة المطلقة في إعادة بناء حياتها الاجتماعية، إذ قد تواجه بعض القيود غير الرسمية التي ترتبط بنظرة المجتمع إلى ارتباط المرأة المطلقة أو مشاركتها في الحياة العامة وفي بعض الحالات قد تكون هناك رقابة اجتماعية على سلوكها أو خياراتها مما يقلل من شعورها بالحرية والاستقلال وهذا يؤكد أن العدالة الاجتماعية لا ترتبط فقط بوجود الحقوق، وإنما بمدى تقبل المجتمع لممارسة هذه الحقوق فعليًا [13].

و تلعب الثقافة المجتمعية المتعلقة بالزواج والطلاق دورًا مهمًا في تحديد وضع المرأة المطلقة، فكلما كان المجتمع أكثر وعيًا بأن الطلاق قد يحدث نتيجة ظروف متعددة، أصبح أكثر قدرة على التعامل مع المرأة المطلقة بصورة عادلة أما استمرار بعض المفاهيم التقليدية التي تحمل المرأة مسؤولية الطلاق أو تربطه بالفشل الاجتماعي، فقد يؤدي إلى استمرار بعض أشكال التهميش أو النظرة السلبية ومن الجوانب المهمة أيضًا تأثير القيم والعادات على مشاركة المرأة المطلقة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية، حيث إن بعض القيود الاجتماعية قد تحد من فرصها في المشاركة أو العمل أو بناء علاقات اجتماعية جديدة فالمشاركة الاجتماعية تمثل عنصرًا أساسيًا لتحقيق العدالة الاجتماعية لأنها تمنح الفرد الشعور بالاندماج والقدرة على التأثير داخل المجتمع وعندما تواجه المرأة المطلقة قيودًا تحد من مشاركتها فإن ذلك يؤثر في مكانتها الاجتماعية وفي فرص حصولها على حقوق متساوية ويرتبط دور الإعلام والثقافة العامة بتغيير القيم الاجتماعية المتعلقة بالمرأة المطلقة حيث يمكن للإعلام أن يسهم في إعادة تشكيل الاتجاهات المجتمعية من خلال تقديم صورة أكثر واقعية وإنصافًا للمرأة المطلقة، باعتبارها فردًا له حقوق وقدرات وأدوار اجتماعية مختلفة كما يمكن أن يساعد نشر الوعي في الحد من الصور النمطية وتعزيز قيم الاحترام والمساواة [14].

إن القيم والعادات والتقاليد ليست ثابتة بصورة مطلقة، بل هي قابلة للتغير والتطور نتيجة التحولات الاجتماعية والثقافية ولذلك فإن تغيير بعض الاتجاهات السلبية نحو المرأة المطلقة يتطلب نشر الوعي وتعزيز ثقافة اجتماعية تقوم على احترام الفرد وتقدير دوره بغض النظر عن وضعه الأسري فالعدالة الاجتماعية تتحقق

عندما يكون المجتمع قادرًا على تجاوز الأحكام المسبقة وتوفير فرص متساوية لجميع أفراد ، يمكن القول إن هناك تحولات اجتماعية ساهمت في تحسين بعض جوانب النظرة إلى المرأة المطلقة خاصة مع ارتفاع مستوى التعليم وزيادة الوعي بحقوق المرأة، إلا أن بعض القيم التقليدية ما زالت تؤثر في واقعها الاجتماعي ولذلك فإن تحقيق العدالة الاجتماعية للمرأة المطلقة يتطلب توازنًا بين الحفاظ على القيم الاجتماعية الإيجابية وبين تطوير الاتجاهات التي تعيق مشاركتها واندماجها(15).

يتضح مما سبق أن القيم والعادات والتقاليد الاجتماعية تؤثر بصورة مباشرة في مدى تمتع المرأة المطلقة بحقوقها الاجتماعية فهي قد تكون مصدر دعم وتمكين عندما تقوم على الاحترام والتقبل وقد تصبح عائقًا عندما تتضمن أحكامًا مسبقة أو قيودًا اجتماعية ومن ثم فإن تعزيز العدالة الاجتماعية للمرأة المطلقة يحتاج إلى تطوير الوعي المجتمعي ودعم الأسرة، ونشر ثقافة تقوم على المساواة والاندماج الاجتماعي.

رابعا- دور الأسرة ومؤسسات المجتمع في تعزيز العدالة الاجتماعية للمرأة المطلقة والحد من التحديات التي تواجهها:

تُعد الأسرة والمؤسسات الاجتماعية من أهم الركائز الأساسية التي يقوم عليها البناء الاجتماعي ، فهي تمثل الإطار الذي تتشكل داخله علاقات الأفراد وقيمهم واتجاهاتهم وسلوكياتهم وتبرز أهمية هذه المؤسسات بصورة خاصة في التعامل مع القضايا الاجتماعية المرتبطة بالفئات التي قد تواجه تحديات أو صعوبات في عملية الاندماج الاجتماعي ومن بينها قضية المرأة المطلقة فالطلاق لا يمثل مجرد انتهاء للعلاقة الزوجية، بل يعد تحولًا اجتماعيًا يؤثر في حياة المرأة ومكانتها وعلاقاتها داخل الأسرة والمجتمع مما يجعل دعمها وتمكينها مسؤولية اجتماعية مشتركة وتُعد العدالة الاجتماعية للمرأة المطلقة مفهومًا يرتبط بمدى حصولها على حقوقها وفرصها الاجتماعية دون تمييز أو إقصاء وقدرتها على المشاركة في المجتمع بصورة طبيعية ولا تتحقق العدالة الاجتماعية من خلال الاعتراف بالحقوق فقط، بل تتطلب وجود بيئة اجتماعية داعمة تساعد المرأة على تجاوز آثار الطلاق واستعادة توازنها الاجتماعي ومن هنا يظهر الدور المهم للأسرة ومؤسسات المجتمع في توفير الدعم اللازم للمرأة المطلقة، والحد من التحديات التي قد تواجهها بسبب بعض التصورات الاجتماعية أو الظروف الاقتصادية والثقافية تأتي الأسرة في مقدمة المؤسسات الاجتماعية المؤثرة في حياة المرأة المطلقة، باعتبارها المصدر الأول للدعم والرعاية الاجتماعية فبعد حدوث الطلاق تحتاج المرأة إلى الشعور بالقبول والاستقرار، ويكون لموقف الأسرة تأثير كبير في قدرتها على تجاوز المرحلة الانتقالية فالأسرة التي تتعامل مع المرأة

المطلقة بروح من التفهم والاحترام تساعدها على المحافظة على توازنها النفسي والاجتماعي بينما قد يؤدي ضعف الدعم الأسري إلى زيادة الضغوط الاجتماعية والشعور بالعزلة(16).

ويتمثل أحد أهم أدوار الأسرة في تقديم الدعم النفسي والمعنوي للمرأة المطلقة، من خلال تعزيز ثقتها بنفسها وعدم إشعارها بأنها فقدت مكانتها الاجتماعية بسبب الطلاق فالمساندة الأسرية تساعد المرأة على إعادة بناء حياتها بصورة إيجابية وتمنحها القدرة على مواجهة التحديات المختلفة و أن وجود علاقة أسرية قائمة على الحوار والاحترام يسهم في تقليل الآثار السلبية للطلاق، ويعزز شعورها بالأمان والانتماء و تقوم الأسرة بدور مهم في حماية المرأة المطلقة من الوصمة الاجتماعية، حيث إن بعض الاتجاهات الاجتماعية قد تحمل المرأة المطلقة مسؤولية الطلاق أو تنظر إليها بصورة مختلفة عن غيرها ومن خلال التوعية الأسرية وتغيير أساليب التفكير التقليدية يمكن للأسرة أن تسهم في تصحيح هذه النظرة والتأكيد على أن الطلاق تجربة اجتماعية قد تحدث لأسباب متعددة، ولا تقلل من قيمة المرأة أو مكانتها ومن الجوانب المهمة أيضًا دور الأسرة في تمكين المرأة المطلقة اقتصاديًا واجتماعيًا، وذلك من خلال تشجيعها على التعليم والعمل والمشاركة في الأنشطة الاجتماعية فالاستقلال الاقتصادي يمثل عنصرًا مهمًا في تحقيق العدالة الاجتماعية لأنه يمنح المرأة قدرة أكبر على الاعتماد على الذات واتخاذ القرارات المتعلقة بحياتها و أن دعم الأسرة لها في هذا المجال يقلل من شعورها بالحاجة أو التبعية، ويساعدها على بناء حياة مستقرة وتؤدي مؤسسات المجتمع المختلفة دورًا أساسيًا في تعزيز العدالة الاجتماعية للمرأة المطلقة وتشمل هذه المؤسسات التعليمية والإعلامية والاجتماعية والمدنية، حيث تسهم في تشكيل الوعي العام وتحديد طبيعة الاتجاهات الاجتماعية تجاه قضايا المرأة فكلما كانت هذه المؤسسات أكثر دعمًا ووعيًا، زادت فرص المرأة المطلقة في الاندماج والمشاركة الفاعلة داخل المجتمع وتُعد المؤسسات التعليمية من الوسائل المهمة في نشر ثقافة العدالة الاجتماعية حيث تسهم في بناء الوعي حول أهمية احترام حقوق المرأة ودورها في المجتمع و يمكن للمؤسسات التعليمية أن تعمل على مواجهة الأفكار التقليدية التي تحد من مشاركة المرأة المطلقة من خلال تعزيز قيم المساواة والاحترام وقبول الاختلاف فالتعليم لا يقتصر على الجانب المعرفي، بل يمثل وسيلة لتغيير الاتجاهات الاجتماعية(17).

أما وسائل الإعلام فلها دور مؤثر في تشكيل صورة المرأة المطلقة لدى أفراد المجتمع فالإعلام قد يسهم في تعزيز العدالة الاجتماعية عندما يقدم المرأة المطلقة

بصورة واقعية وإيجابية ويبرز قدرتها على المشاركة والإنتاج وتحمل المسؤولية فإن تقديم صور نمطية أو سلبية عنها قد يزيد من مظاهر التمييز الاجتماعي لذلك فإن الخطاب الإعلامي المسؤول يعد وسيلة مهمة لتغيير الثقافة المجتمعية تجاه المرأة المطلقة و تلعب مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الاجتماعية دورًا مهمًا في دعم المرأة المطلقة من خلال تقديم البرامج الاجتماعية والتوعوية والتأهيلية ويمكن لهذه المؤسسات أن توفر خدمات تساعد المرأة على مواجهة التحديات المرتبطة بالطلاق مثل الدعم النفسي والتدريب وتنمية المهارات وتعزيز مشاركتها في المجتمع كما تساعد هذه المؤسسات على خلق شبكات دعم اجتماعي تقلل من شعور المرأة بالعزلة وتسهم المؤسسات الرسمية كذلك في تعزيز العدالة الاجتماعية للمرأة المطلقة من خلال وضع السياسات والبرامج التي تهدف إلى حماية حقوقها وتوفير الفرص المناسبة لها فوجود القوانين والأنظمة الداعمة يمثل خطوة مهمة، إلا أن نجاحها يعتمد على مدى تطبيقها اجتماعيًا وعلى مستوى وعي المجتمع بأهمية احترام حقوق المرأة لذلك فإن تحقيق العدالة الاجتماعية يحتاج إلى تكامل بين الجانب القانوني والجانب الاجتماعي والثقافي فإن قضية المرأة المطلقة ترتبط بطبيعة البناء الاجتماعي والقيم السائدة داخل المجتمع فالمرأة لا تواجه التحديات بسبب الطلاق فقط، وإنما بسبب الطريقة التي يفسر بها المجتمع هذا الحدث وكيفية تعامله معها بعده لذلك فإن تغيير الاتجاهات الاجتماعية السلبية وتعزيز ثقافة الدعم والمساندة يعدان من أهم الخطوات لتحقيق العدالة الاجتماعية وتظهر أهمية دور الأسرة والمؤسسات الاجتماعية في ظل التحولات الاجتماعية والثقافية التي يشهدها المجتمع فرغم وجود تغيرات إيجابية ساعدت في زيادة الوعي بحقوق المرأة، فإن بعض التحديات ما زالت قائمة، مما يتطلب جهودًا متواصلة لتعزيز مكانة المرأة المطلقة ودعم اندماجها الاجتماعي فالمجتمع الذي يوفر للمرأة المطلقة فرصًا متساوية ودعمًا اجتماعيًا مناسبًا يكون أكثر قدرة على تحقيق الاستقرار والتماسك الاجتماعي[18].

يتضح مما سبق أن الأسرة ومؤسسات المجتمع تمثل عوامل أساسية في تحقيق العدالة الاجتماعية للمرأة المطلقة حيث تسهم الأسرة في توفير الدعم والحماية وتعزيز الثقة بالنفس بينما تعمل المؤسسات الاجتماعية على نشر الوعي وتغيير الاتجاهات المجتمعية وتوفير فرص التمكين ولذلك فإن الحد من التحديات التي تواجه المرأة المطلقة يتطلب تعاونًا بين الأسرة والمجتمع والمؤسسات المختلفة لبناء بيئة اجتماعية قائمة على الاحترام والمساواة والاندماج الاجتماعي.

ملخص النتائج:

1-أشارت نتائج الدراسة أن واقع العدالة الاجتماعية للمرأة المطلقة في المجتمع الليبي أن هذه الفئة ما زالت تواجه مجموعة من التحديات الاجتماعية التي تؤثر في تمتعها الكامل بحقوقها ومكانتها داخل المجتمع، فعلى الرغم من وجود القوانين والتشريعات التي تكفل حماية حقوقها إلا أن بعض العادات والتصورات الاجتماعية السائدة قد تحد من قدرتها على الاندماج والمشاركة بصورة طبيعية و أن بعض النظرات المجتمعية قد تؤدي إلى تعرض المرأة المطلقة للوصمة الاجتماعية أو ضعف الدعم والمساندة مما يزيد من صعوبة مواجهتها للظروف الاجتماعية والاقتصادية فإن دعم الأسرة ومؤسسات المجتمع يسهم في تعزيز مكانتها ومنحها الشعور بالأمان والاستقرار لذلك فإن تحقيق العدالة الاجتماعية للمرأة المطلقة يتطلب نشر الوعي المجتمعي وترسيخ قيم الاحترام والمساواة، والحد من الممارسات التي تؤثر على حقوقها ودورها الفاعل في المجتمع الليبي.

2-أظهرت نتائج الدراسة أن العوامل الاجتماعية المؤثرة في تحقيق العدالة الاجتماعية للمرأة المطلقة في المجتمع الليبي ترتبط بدرجة كبيرة بالثقافة المجتمعية والعادات والتقاليد السائدة التي تؤثر في نظرة المجتمع إليها و تلعب الأسرة دوراً أساسياً في دعم المرأة المطلقة أو الحد من قدرتها على تجاوز التحديات التي تواجهها كذلك يؤثر مستوى الوعي بحقوق المرأة ودور المؤسسات الاجتماعية في توفير الحماية والمساندة في تحقيق العدالة الاجتماعية وتُعد الظروف الاقتصادية والاجتماعية من العوامل المهمة التي تحدد مدى قدرتها على الاستقلال والمشاركة المجتمعية وعليه فإن تعزيز قيم المساواة والتقبل الاجتماعي يسهم في تحسين واقع المرأة المطلقة وضمان حصولها على حقوقها.

3-بينت نتائج الدراسة أن القيم والعادات والتقاليد الاجتماعية السائدة لها تأثير واضح في مدى تمتع المرأة المطلقة بحقوقها الاجتماعية داخل المجتمع الليبي حيث تؤثر بعض الموروثات الاجتماعية في تشكيل نظرة المجتمع إليها وقد تحد من مشاركتها واندماجها في الحياة الاجتماعية و أن بعض التصورات التقليدية قد تؤدي إلى تعرض المرأة المطلقة للوصمة الاجتماعية أو الشعور بالقيود في ممارسة حقوقها الطبيعية و تسهم القيم الإيجابية القائمة على الاحترام والتكافل والدعم الأسري في تعزيز مكانتها وتوفير بيئة أكثر إنصافاً لها لذلك فإن نشر الوعي وتطوير الثقافة المجتمعية يعد أمراً مهماً لتحقيق التوازن بين الحفاظ على القيم الاجتماعية وضمان حقوق المرأة المطلقة.

4-أكدت نتائج الدراسة أن الأسرة ومؤسسات المجتمع تؤدي دوراً أساسياً في تعزيز العدالة الاجتماعية للمرأة المطلقة والحد من التحديات التي تواجهها من خلال توفير الدعم النفسي والاجتماعي والمساندة التي تساعدها على تجاوز الظروف الصعبة و أن تقبل الأسرة للمرأة المطلقة واحترام حقوقها يسهم في تعزيز شعورها بالأمان والاستقرار والقدرة على المشاركة في المجتمع وتساهم مؤسسات المجتمع المختلفة في نشر الوعي بحقوقها وتقديم برامج الدعم والتأهيل التي تساعدها على تحسين أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية لذلك فإن تكامل جهود الأسرة والمؤسسات الاجتماعية يعد عاملاً مهماً في الحد من النظرة السلبية والتمييز وتحقيق مكانة أكثر عدلاً للمرأة المطلقة في المجتمع الليبي.

التوصيات:

1- ضرورة تعزيز الوعي المجتمعي بحقوق المرأة المطلقة وأهمية معاملتها بعدالة واحترام، من خلال برامج التثقيف والتوعية للحد من الأفكار السلبية المرتبطة بالطلاق .

2- دعم دور الأسرة في تقديم المساندة النفسية والاجتماعية للمرأة المطلقة والعمل على تقوية علاقاتها الأسرية بما يساعدها على الاستقرار والاندماج داخل المجتمع .

3-تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني والجهات الاجتماعية في تقديم برامج الدعم والتأهيل والمساعدة للمرأة المطلقة لمواجهة التحديات الاجتماعية والاقتصادية .

4- العمل على الحد من العادات والتقاليد التي تؤدي إلى التمييز ضد المرأة المطلقة وتعزيز القيم الاجتماعية القائمة على الاحترام والمساواة .

5- توفير فرص اقتصادية وتعليمية للمرأة المطلقة بما يسهم في تحقيق استقلالها وتحسين قدرتها على المشاركة الفاعلة في المجتمع .

6- تعزيز تطبيق القوانين والتشريعات التي تضمن حقوق المرأة المطلقة ومتابعة تنفيذها بما يحقق العدالة الاجتماعية ويحفظ كرامتها.

بيان تضارب المصالـــح:

يُقر المؤلف بعدم وجود أي تضارب مالي أو علاقات شخصية معروفة قد تؤثر على العمل المذكور في هذه الورقة

الهوامش:

1- عبد الرحمن العيسوي، علم الاجتماع الأسري: دراسة في التغيرات الاجتماعية والأسرة العربية ، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، بيروت، 2020م ، ص 70 .
2- محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، الطبعة الثالثة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2019م ، ص 145 .
3- جابر عبد الحميد، المرأة والمجتمع: قضايا اجتماعية معاصرة، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، القاهرة، 2021م ، ص 110 .
4- إحسان محمد. الحسن، علم الاجتماع العائلي، الطبعة الرابعة، دار وائل للنشر، عمّان، 2020م ، ص 180 .
5- محمد بن سعيد الزهراني، قضايا المرأة في المجتمع العربي المعاصر، الطبعة الأولى، دار المسيرة، عمّان، 2022م ، ص 90 .
6- نورة القحطاني، التمكين الاجتماعي للمرأة العربية: دراسة في الحقوق والمشاركة، 6-الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر، عمّان، 2021م ، ص 130 .
7- أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، الطبعة الثانية، مكتبة لبنان، بيروت، 2019م ، ص 230 .
8- سناء الخولي، الأسرة والحياة العائلية: الاتجاهات والتغيرات الحديثة ، الطبعة الثالثة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2020م ، ص 105 .
9- فاطمة مصطفى، المرأة العربية والتغير الاجتماعي، الطبعة الأولى، دار جليس الزمان، عمّان، 2021م ، ص 68 .
10- محمد شفيق، البحث العلمي: الخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية، الطبعة الثانية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2020م ، ص 120 .
11- خليل إبراهيم، العدالة الاجتماعية وقضايا التنمية في الوطن العربي، 11-الطبعة الأولى، دار اليازوري العلمية، عمّان، 2022م ، ص 95 .
12- صالح مراد، المشكلات الاجتماعية المعاصرة في المجتمعات العربية، الطبعة الأولى دار المسيرة، عمّان، 2021م ، ص 165 .
13- علي منصور، حقوق المرأة بين التشريع والممارسة الاجتماعية، الطبعة الأولى، دار الكتب القانونية، القاهرة، 2020م ، ص 105 .
14- عمر الطيب، التغير الاجتماعي وأثره في العلاقات الأسرية العربية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمّان، 2022م ، ص 140 .
15- مها سالم، العنف والتمييز الاجتماعي ضد المرأة العربية، 15-الطبعة الأولى، دار الفكر المعاصر، بيروت، 2021م ، ص 125 .
16- محمد الفيتوري، المجتمع الليبي: دراسة في التحولات الاجتماعية والثقافية، الطبعة الأولى، دار الكتب الوطنية، بنغازي، 2020م ، ص 85 .
17- علي الورفلي، الأسرة الليبية والتغيرات الاجتماعية المعاصرة، الطبعة الأولى، دار الرواد، طرابلس، 2021م ، ص 135 .
18- خديجة السنوسي، المرأة الليبية بين الواقع الاجتماعي والتحولات الحديثة، الطبعة الأولى، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2022م ، ص 100.